

Distr.: General
27 April 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها
المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

| | |
|-------------------------------|---------------------------------------|
| ٢٠١٦/٢٠١٥ الفترة | اعتمادات الفترة |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ الفترة | نفقات الفترة |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ الفترة | الرصيد الحر للفترة |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ الفترة | اعتمادات الفترة |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ الفترة ^١ | النفقات المتوقعة للفترة |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ الفترة ^١ | نقص الإنفاق المتوقع للفترة |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ الفترة | المقترح المقدم من الأمين العام للفترة |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ الفترة | توصية اللجنة الاستشارية للفترة |

(أ) تقديرات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر أيضا الفقرة ١١ أدناه).



أولا - مقدمة

١ - ترد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/787) في الفقرة ١٨ أدناه. وتقدم اللجنة توصياتها وملاحظاتها بشأن مسائل محددة، حسب الاقتضاء، في الفقرات أدناه.

٢ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل البعثة، اجتمعت بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت برود خطية وردت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والتي استعانت بها كمصدر للمعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبشأن مسائل شاملة متصلة بعمليات حفظ السلام، في تقريرها ذوي الصلة (انظر A/71/845 و A/71/836، على التوالي). وترد في الفقرة ٧ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس بخصوص بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٣ - خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٩/٦٩، مبلغا إجماليا ٣٨٠ ٣٥٥ ٧٠٠ دولار (صافيه ٤٠٠ ٥٤٦ ٣٦٩ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وجرى تقسيم مجموع المبلغ فيما بين الدول الأعضاء كأَنْصَبَة مقررَة. وبلغ مجموع النفقات الإجمالية ١٠٠ ٣٥٥ ٠٠٥ دولار للفترة المشمولة بالتقرير، وهو مبلغ يمثل معدل تنفيذ نسبته ٩٣,٣ في المائة، وبقي رصيد حر إجماليه ٦٠٠ ٣٥٠ ٢٥ دولار، أو ٦,٧ في المائة.

٤ - ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/679). ويعزى أساسا الرصيد الحر البالغ قدره ٦٠٠ ٣٥٠ ٢٥ دولار إلى انخفاض الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) الموظفون المدنيون (١٠,٥ ملايين دولار، أو ٩,٧ في المائة) نتيجة ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي للموظفين المدنيين، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية؛ و (ب) التكاليف التشغيلية (١٥ مليون دولار، أو ١٥,١ في المائة) نتيجة إغلاق ثلاثة مخيمات ومكتبين إقليميين، وتأجيل عملية الانتخابات وأنشطة التركيز الجارية في البعثة. وقابل جزئيا نقص الإنفاق زيادة في الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢٠٠ ٦٤ دولار)

تُعزى أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية (المرجع نفسه، الموجز).

٥ - ويورد الأمين العام أن العملية الانتخابية التي مُدد أجلها والأزمة السياسية الناتجة التي طال أمدها أثرتا على الحوكمة والحالة الاجتماعية الاقتصادية بصفة عامة في البلد. وأثر تأخير العملية الانتخابية أيضاً على تنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة على صعيد القطاعات (المرجع نفسه، الفقرتان ١١ و ١٣).

٦ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير أداء الميزانية (A/71/697) بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/787) في الفرع رابعا أدناه.

مسائل تتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٧ - في سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كان معروضا عليها أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وخلص المجلس في تقريره إلى أن البعثة واحدة من أربع بعثات لحفظ السلام تتيح أكبر مجال للتحسن في ما يتعلق بالفروق بين الاعتمادات والنفقات، بما أن البعثة شهدت في كل من الفترتين ٢٠١٤/٢٠١٥ و ٢٠١٥/٢٠١٦ نقصاً في الإنفاق نسبته ٥ في المائة أو أكثر. وقدم المجلس أيضاً ملاحظات وتوصيات بشأن نقص الأداء فيما يتعلق بإدارة الممتلكات، والاحتفاظ بفائض في قطع الغيار، والتخلص من النفايات الصلبة، والتأخير الإداري في الموافقة على المشاريع السريعة الأثر وتمويلها وحالات الأصول التي استُهلكت تماماً وما زالت قيد الاستخدام (انظر أيضاً A/71/845 و A/71/836). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تنفذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأندية مقررّة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى ٨٠٦ ٠٠٠ ٤٩٩ ٧ دولار. وبلغت المدفوعات الواردة حتى التاريخ نفسه ٣٥٣ ٠٠٠ ٤٤٤ ٧ دولار، وبقي رصيد غير مسدّد قدره ٤٥٣ ٠٠٠ ٤٥٥ دولار. وحتى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ الوضع النقدي للبعثة ١٠٣ ١٠٧ ٠٠٠ دولار، وهو يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ قدره ٦٦ ٩٥٢ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك مبلغ نقدي قدره ٣٦ ١٥٥ ٠٠٠ دولار. وسددت مبالغ مردودة قدرها

١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في آذار/مارس ٢٠١٧ عن تكاليف القوات للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة دأبت على تأكيد ضرورة أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في حينها بالكامل ودون شروط، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠).

٩ - وبخصوص المطالبات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز منذ إنشاء البعثة، دُفع حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ مبلغ ١١٩ ٠٠٠ ٥ دولار لتسوية ١٧٠ مطالبة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم تسو بعد أربع مطالبات تتصل بالوفاة أو العجز. وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية جميع المطالبات المعلقة على وجه السرعة.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن حالة شغل الوظائف في البعثة كانت، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، على النحو التالي:

| الفئة | الوظائف المأذون بها/المعتمدة ^(أ) | الوظائف المشغولة (بالنسبة المئوية) | معدل الشغور |
|---|---|------------------------------------|-------------|
| أفراد الوحدات العسكرية | ٢ ٣٧٠ | ٢ ٣٤٢ | ١,٢ |
| أفراد شرطة الأمم المتحدة | ٩٥١ | ٧٨١ | ١٧,٩ |
| أفراد وحدات الشرطة المُشكَّلة | ١ ٦٠٠ | ١ ٦٥٠ | (٣,١) |
| الوظائف الثابتة | | | |
| الموظفون الدوليون | ٣٢٠ | ٢٧٩ | ١٢,٨ |
| الموظفون الوطنيون | ٩٣٢ | ٨٣٣ | ١٠,٦ |
| المساعدة المؤقتة العامة | | | |
| الموظفون الدوليون | - | ٢ | - |
| الموظفون الوطنيون | - | ٩ | - |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٩٤ | ٧٧ | ١٨,١ |
| متطوعو الأمم المتحدة (وظائف مؤقتة) ^(ب) | - | ٦ | - |
| الأفراد المقدمون من الحكومات | ٥٠ | ٤٥ | ١٠ |

(أ) يمثل أكبر قوام مأذون به للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) وظائف مؤقتة من أجل قسم المساعدة الانتخابية اعتمدت على أساس استثنائي تمشيا مع الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٠.

١١ - وفي ما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نفقات الفترة بلغت، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، ما قدره ١٨٦ ٥٠٠ ٢٥٦ دولار أو ٧٤ في المائة من الاعتماد.

وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيبلغ مجموع النفقات التقديرية ٥٠٠ ٦٦٧ ٣٤٤ دولار مقابل اعتماد قدره ٧٠٠ ٩٢٦ ٣٤٥ دولار، مما سيؤدي إلى نقص متوقع في الإنفاق مقدراه ٢٠٠ ٢٥٩ ١ دولار أو ٠,٤ في المائة.

١٢ - وفي بداية نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية المقترحة للبعثة في آذار/مارس ٢٠١٧، أبلغت اللجنة بأن الأمين العام قد أوصى مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وإنشاء بعثة خلف ذات ولاية مختلفة لتلبية ما بقي من احتياجات تحقيق الاستقرار في البلد (انظر S/2017/223). وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن البعثة ستشعر على الفور في تقليص حجمها على مراحل متداخلة، إذا وافق مجلس الأمن على توصية الأمين العام بإغلاق البعثة (انظر الفقرة ١٣ أدناه). وقدر المستطاع وفي حدود النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، سيجري استيعاب النفقات المتعلقة بالأنشطة غير المنظورة المتصلة بتقليص حجم البعثة المقررة أو المضطلع بها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ضمن الموارد المعتمدة لعام للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وسيبلغ عنها في سياق تقرير الأداء الخاص بالفترة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تقديراً للتكاليف المرتبطة بذلك أو للأثر المالي بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ سيتاح بمجرد الانتهاء من وضع جدول زمني للتخفيض التدريجي للقوات وأفراد الشرطة. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُقدم المعلومات المتعلقة بالأثر المالي بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى الجمعية العامة عند نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٣ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بموجب قراره ١٥٤٢ (٢٠٠٤). وقام المجلس في آخر قراراته بشأن البعثة وهو القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي أُتخذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) قرر تمديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ستة أشهر وإغلاق البعثة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

(ب) قرر إنشاء بعثة متابعة لحفظ السلام في هايتي، هي بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تتألف من عدد لا يتجاوز سبع وحدات شرطة مشكلة (٩٨٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و ٢٩٥ من فرادى ضباط الشرطة؛

(ج) طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً تقييماً يحدد استراتيجية خروج متوقع مدتها سنتان تكون جيدة الإعداد وذات نقاط مرجعية واضحة للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة في هايتي، قبل ٣٠ يوماً من انتهاء الولاية الأولية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

١٤ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، قرر المجلس أيضاً، في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، تخفيض العنصر العسكري للبعثة تدريجياً خلال فترة الستة أشهر النهائية وسحبه التام من هايتي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وطلب إلى الأمين العام أن يشرع فوراً في تقليص مهام البعثة تدريجياً مع كفالة تحديد المهام البالغة الأهمية والحفاظ على قدرات الدعم المناسبة، وطلب إلى البعثة ترتيب الأولويات على صعيد الجهود وكفالة الانتقال الناجح والمسؤول إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما طلب المجلس إلى الأمين العام إلى الأمين العام أن ينتهي من وضع الخطة الانتقالية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري في غضون فترة الستة أشهر قبل إغلاق البعثة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٥ - إن تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/787) مؤرخ في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

١٦ - وتبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما قدره ٤٠٠ ٦٠٢ ٣٣٦ دولار، مما يمثل نقصاً قدره ٣٠٠ ٣٢٤ ٩ دولار، أو ٢,٧ في المائة بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٠٠ ٩٢٦ ٣٤٥ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويعزى الانخفاض المقترح في الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٣٠٠ ٧٢٠ ٥ دولار أو ٣,٣ في المائة) وبند الموظفين المدنيين (٤٠٠ ٤٨٨ ٣ دولار أو ٤ في المائة) والتكاليف التشغيلية (٦٠٠ ١١٥ دولار أو ٠,١ في المائة). ويرد تحليل للفروق المتعلقة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/787).

١٧ - وتلقت اللجنة الاستشارية رسالة من المراقب المالي مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، جاء فيها أنه تعذر في الوقت الراهن، بدون توافر نتائج التقييم الشامل التي تضطلع به الأمانة العامة، القيام بدرجة معقولة الدقة بتقدير الآثار المترتبة على قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧) في الفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة أن رسالة المراقب المالي لا تقدم أي مقترحات أو طلبات بشأن تمويل الاحتياجات الإرشادية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم

المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة إجمالية قدرها ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، فإن الرسالة لا تقدم توزيعاً للتقديرات الأولية لكل من البعثتين، ولا أي تفاصيل عن التخفيض التدريجي للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتخفيض الفوري لمهامها تدريجياً، والذي بدأ باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧) في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. (انظر الفقرة ١٤ أعلاه).

١٨ - وفيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفي ضوء ما قرره مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) ومع مراعاة التقييم الشامل الذي تطلع به الأمانة العامة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار بأنصبة مقررة، للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتتوقع اللجنة أن تقدم المعلومات عن الاحتياجات من الموارد لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

١٩ - كما ورد في رسالة المراقب المالي أن الأمانة العامة تعتزم تقديم ميزانية مقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لتتضمن فيها الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام ميزانيته المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨^(١)، في الوقت المناسب، بغية تيسير النظر في الاقتراح المقدم من الجمعية العامة في بداية الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين. وفي غياب هذه الميزانية المقترحة، تلاحظ اللجنة أن الاحتياجات من الموارد الأولية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يمكن تلبيتها بأخذ سلفة من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام عملاً بالقاعدة المالية ٤-٦ التي تنص، في جملة أمور، على أنه، إذا ما دعت الحاجة إلى مصروفات أو متطلبات رأسمالية نتيجة قرار لمجلس الأمن متصل بمرحلة بدء في عمليات لحفظ السلام، يؤذن للأمين العام، بعد موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية، بالدخول في التزامات لا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار لكل قرار يتخذه المجلس.

خامساً - الاستنتاج

٢٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/71/679). وتوصي اللجنة

(١) رهنا بتمديد الولاية من جانب مجلس الأمن.

الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ٣٥٠ ٢٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى جانب الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة قيمتها ٢٠٠ ١٥٨ ١٥ دولار.

٢١ - وترد الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/71/787). ومع مراعاة التوصية التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٨ أعلاه، فإن اللجنة توصي الجمعية بما يلي:

(أ) تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

(ب) تقسيم مبلغ قدره ١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار كأربعة مقرر للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/679)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/787)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.4)
- قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٠ و ٢٩٩/٦٩ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
- قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)